

أوراق في السياسة النفطية والمالية



د. مهندس احسان ابراهيم العطار*

أسعار النفط الخام العراقي وأثرها على الموازنة العراقية 2020

أولاً: مراحل تسعير النفط العراقي:

مرّ تسعير النفط العراقي من الناحية التاريخية بسلسلة من المراحل وكما يأتي:

1- المرحلة الأولى (1930 – 1952) : نظام السعر الثابت

كان العراق يحصل بموجب عقد الامتياز المبرم في آذار من عام 1925 بين حكومة العراق الملكية وشركة نفط العراق البريطانية (IPC) التي نجحت في التنقيب عن النفط واستخراجه لأول مرة من بئر (كركوك 1) فجر يوم 14 / 10 / 1927 وتصديره فيما بعد من حقول كركوك بمبلغ مقطوع مقداره (4) أربع شلنات ذهبية بريطانية عن الطن الواحد (حوالي 7 براميل) من كميات النفط الخام المستخرج والمصدر عبر خطوط أنابيب النقل التي أنشأتها الشركة المذكورة من كركوك إلى موانئ التصدير على البحر الأبيض المتوسط.

2- المرحلة الثانية (1952 – 1972) نظام الأسعار المعلنة من شركات النفط الاحتكارية

أوراق في السياسة النفطية والمالية

خضع السعر في هذه المرحلة إلى نظام مناصفة الأرباح الذي اعتمده الشركات النفطية الاحتكارية العالمية أو ما يسمى الأخوات السبع (Seven Sisters)، وهي مجموعة الشركات الاحتكارية التي كانت مهيمنة على أسواق النفط العالمية في تلك الفترة. والشركات السبع هي (BP, Shell, Gulf, Chevron, Esso, Mobile, Texaco) حيث أصبحت حصيلة العراق بموجب اتفاقية مناصفة الأرباح المذكورة حوالي (90) سنت (أقل من دولار واحد) عن كل برميل من كميات النفط الخام المستخرج والمصدر من قبل صاحب عقد الامتياز: شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Company IPC) طوال الفترة المذكورة أعلاه.

3- المرحلة الثالثة (1973 - 1989) اتباع نظام الإنتاج لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط (الأوبك)

تم اعتماد هذا النظام مباشرة بعد حرب اكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، حيث قرر عدد من دول الأوبك (السعودية، إيران، العراق، الجزائر، الإمارات، الكويت، قطر) في 16 / 10 / 1973 وبعد فشل مفاوضاتها الجارية مع شركات النفط الاحتكارية (الأخوات السبع) على تعديل اتفاقية أسعار النفط الخام المعمول بها سابقا الاعلان عن رفع الأسعار لنفط الأوبك بنسبة 17% إلى ما مقداره (3.65) دولار للبرميل الواحد مع خفض للإنتاج والذي جاء متزامنا أيضاً مع قرار هذه الدول بفرض حظر على تصدير النفط الخام إلى أمريكا وبعض الدول الأوروبية التي ساهمت بتزويد إسرائيل بالسلح في الحرب المذكورة. لقد كان لهذا القرار أثره الكبير في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية كافة وارتفاع معدلات التضخم التي استمرت إلى أوائل الثمانينات من القرن الماضي.

4- المرحلة الرابعة (1989 - لحد الآن): اعتماد نظام الأوبك بتحديد الأسعار وفق آلية العرض والطلب في السوق العالمية

أوراق في السياسة النفطية والمالية

تم اعتماد هذا النظام وفق آلية العرض والطلب اعتمادا على ما تم الاتفاق على تسميته بـ **بنفط الاشارة (Marker Crude)** لكل من الأسواق العالمية الثلاثة (سوق أوروبا وسوق أمريكا وسوق آسيا).

حيث أن النفط الخام الآن لا يعتبر سلعة اعتيادية وإنما هو سلعة استراتيجية، لذلك تعتمد آلية العرض والطلب في تحديد سعر بيع النفط الخام وفق هذا النظام على القاعدة الاقتصادية الشائعة التي تنص على (أن سعر السلعة (النفط الخام) يزداد عندما يزداد الطلب عليها عن الكمية المعروضة منها ويقل عندما يزداد المعروض منها عن كمية الطلب عليها) في سوق النفط العالمية.

ثانيا - أسواق النفط العالمية

تم في المرحلة الرابعة تقسيم أسواق النفط الخام العالمية جغرافيا إلى (3) ثلاثة أسواق حسب مواقع استهلاكها والحاجة إليها في واعتماد لكل من هذه الأسواق نفط اشارة **(Marker Crude)** خاص به. وتعتبر شركة تسويق النفط التابعة لوزارة النفط الاتحادية هي الجهاز المنفذ لعقود بيع النفط الخام إلى كافة الأسواق العالمية الثلاثة. وتتبع هذه الشركة اسلوب بيع النفط مطروحا على ظهر الناقل أو ما يسمى **(Free On Board (FOB)** ويعني ذلك أن المشتري هو الذي يتحمل أجور النقل والتأمين إلى الجهة المرسل إليها، ويحصل مقابل ذلك على خصم في المعادلة المستخدمة في السعر النهائي على خصم يوازي فرق كلفة النقل والتأمين وفرق الكثافة إلى موطن أحد نفوط الاشارة الثلاثة التي يصدر إليها النفط الخام العراقي وكما يأتي:

1. سوق أوروبا - نفط الاشارة عندما يباع النفط العراقي إلى الدول في القارة الأوروبية (فرنسا، اسبانيا، ألمانيا، ... الخ) هو سعر برميل نفط **(برنت Brent)** وهو مزيج النفط الخام المستخرج من خمسة حقول رئيسة في بحر الشمال يستخرج منها النفط هي (**Baroom, Rannoch, Etieve, Ness, Tarbat**) حيث اشتق اسم نفط هذا

أوراق في السياسة النفطية والمالية

السوق من الأحرف الأولى الخمسة BRENT لهذه الحقول الأوروبية التي تقوم بتشغيلها بصورة مشتركة كل من شركتي اكسون موبيل وشل العالميتين. لذلك فإن سعر برميل النفط العراقي المصدر إلى سوق أوربا يساوي السعر المعلن لنفط برنت مطروحا منه مبلغا عن فرق أجور النقل والتأمين ما بين ميناء التحميل في البصرة وحقل برنت في بحر الشمال. إضافة إلى مبلغ فرق الكثافة وفق مقياس (API) بين النفطين بالزيادة أو النقصان (إن وجد). وبنفس طريقة الحساب والمعادلة يتم التوصل إلى السعر النهائي عند بيع النفط الخام العراقي من موانئ التصدير في البصرة إلى كل من أسواق امريكا وآسيا.

والجدير بالذكر ان مصادر الصناعة النفطية العالمية تتوقع نضوب احتياطي الخزين في حقول برنت بحدود عام 2025 بعد أن انخفض الإنتاج فيها من (6 مليون برمیل/اليوم) في بداية استثمار الحقل في 1971 إلى (1.5 مليون برمیل/اليوم) حاليا مع الاستعدادات لإعادة تفكيك منصات الحفر البحرية في الحقل.

2. سوق امريكا - نفط الاشارة عند بيع النفط إلى كافة الدول في القارة الأمريكية (امريكا وكندا والبرازيل... الخ) هو سعر برمیل نفط (ASCI) المستخرج من الحقول الامريكية مع التعديل بالزيادة أو النقصان عند البيع للتعويض عن الفروقات في تكاليف النقل والتأمين والكثافة ما بين النفطين، كما تم تفصيله أعلاه.

3. سوق آسيا - نفط الاشارة عند بيع النفط إلى كافة الدول في قارة آسيا (الصين والهند وكوريا... الخ) هو سعر برمیل النفط المستخرج من حقول (دبي وعمان) في الخليج العربي مع التعديل بالزيادة أو النقصان عند البيع عن الفروقات في تكاليف النقل والتأمين والكثافة ما بين النفطين، كما تم تفصيله اعلاه.

أوراق في السياسة النفطية والمالية

ثالثا - العوامل المؤثرة على العرض والطلب في أسواق النفط العالمية

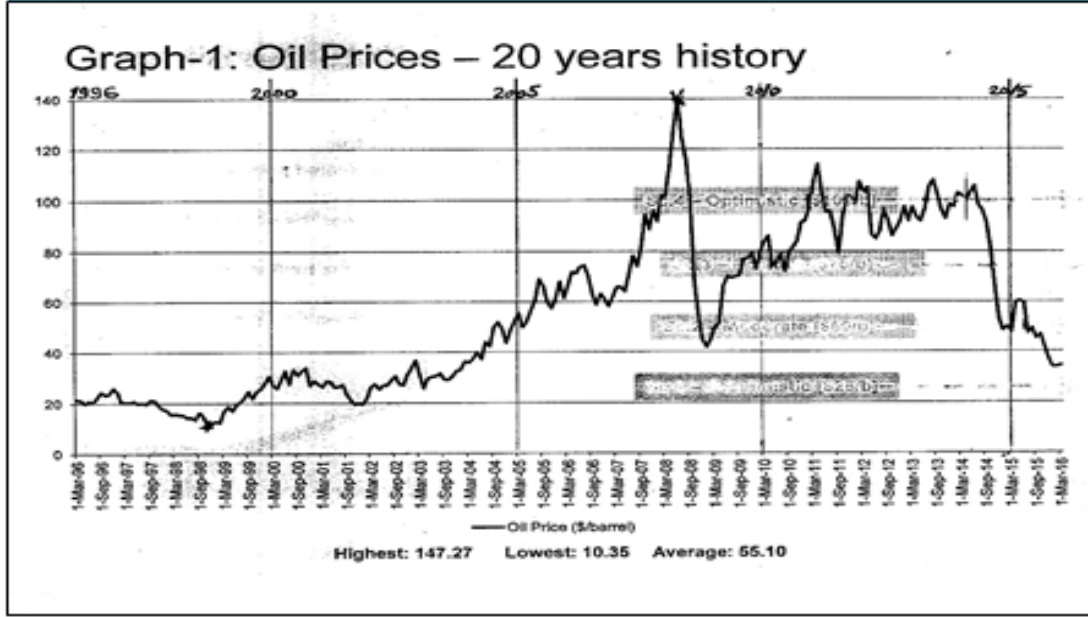
هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي لا تقل عن العشرة عوامل في الأقل التي من شأنها أن تؤثر على آلية العرض والطلب في الأسواق العالمية للنفط الخام الأمر الذي يعني أن على العاملين على إعداد ونشر التوقعات الإحصائية لأسعار النفط أن يأخذوا بنظر الاعتبار جميع هذه العوامل في معادلة فيها ما لا يقل عن عشرة من البيانات والتغيرات حيث سيكون الحصول على جواب من مثل هذه المعادلة لما متوقع أن تكون عليه الأسعار، في المدى البعيد (5 سنوات) أو حتى على المدى المتوسط (سنتان)، هو في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا في عالم الرياضيات. لذلك نرى من متابعتنا للتقارير التي تصدر من مختلف الجهات حتى تلك المفروض ان تكون متخصصة في شؤون النفط، قدر تعلق الأمر بتوقعات تطور أسعار بيع النفط الخام في المستقبل، أن هذه التوقعات غالبا ما تكون غير دقيقة وبعيدة عن واقع الحال عندما تكون على مديات زمنية طويلة أو حتى متوسطة. لذلك نعتقد وبسبب كثرة المتغيرات والعوامل التي تتحكم بالعرض والطلب في أسواق النفط العالمية أن أفضل توقعات الأسعار، ولكي تكون أقرب إلى واقع الحال، يجب أن تكون متحفظة وإلى مستقبل قريب لا يتعدى بضعة أشهر وأن لا تزيد عن السنة الواحدة في أحسن الأحوال.

رابعا - الصدمة الحالية لأسعار النفط الخام عالميا واسبابها

يتعرض المنحنى البياني لأسعار النفط الخام العالمي إلى صدمات دورية مفاجئة يصعب توقع تاريخ حدوثها بشيء من الدقة للأسباب المذكورة أعلاه. وعند النظر إلى هذا المنحنى المتذبذب على مدى العشرين سنة الماضية نجد أن هناك صدمة (Shock) حدثت في العام 2008 عندما وصل سعر البرميل ما يقرب من 150 دولار/البرميل ثم هبط فجأة خلال أيام قليلة إلى ما دون الثلاثين دولار، ثم جاءت بعد ذلك الصدمة المماثلة التالية في العام 2014 وكما مبين في الشكل (1) ادناه:

أوراق في السياسة النفطية والمالية

اسعار النفط العالمية على مدى 20 سنة



الشكل رقم (1): اسعار النفط الخام العالمية على مدى 20 سنة (اذار 1996 – اذار 2016)
مبين عليه كل من صدمة 2008 وصدمة 2014، ولدينا الآن الصدمة الأسوأ 2020.

واليوم يشهد العالم في العام الحالي 2020 إحدى هذه الصدمات الدورية والتي تشاء الظروف أنها تتزامن مع الهجمة الشرسة لفيروس (كورونا) على الجنس البشري في مختلف أقطار العالم. لذلك فإن عددا من العوامل العشرة المؤثرة على العرض والطلب قد فعلت فعلها وتضافرت بما في ذلك العوامل المناخية والكوارث الصحية، إضافة إلى الوضع الجيوسياسي للعلاقات الدولية، لإحداث هذه الصدمة (Shock).

ولكن من متابعة السرعة التي حصل فيها الانهيار المفاجئ الذي لم يسبق لسرعته مثيل (ست ساعات فقط) بعد الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوبك في فيينا يومي 5 و6 اذار 2020 والذي لعب فيه العامل الجيوسياسي الدور الرئيس في حصول الصدمة الحالية هذه المرة عندما أعلنت دولة روسيا

أوراق في السياسة النفطية والمالية

الاتحادية (وهي دولة مصدرة للنفط الخام من خارج منظمة الأوبك) رفضها القاطع والمفاجئ للمشاركة في دعم المقترح السعودي من أوبك بتخفيض الإنتاج العالمي بمقدار (1.5) مليون ونصف المليون برميل في اليوم إلى نهاية عام 2020 مع مساهمة روسيا في المساهمة بجزء من هذا التخفيض حيث كان الهدف من مقترح أوبك بتخفيض العرض في السوق النفطية العالمية هو دفع الأسعار إلى الزيادة وانتعاش الأسعار في سوق النفط العالمي. لكن روسيا الاتحادية رفضت المقترح السعودي رفضاً قاطعاً مما أطلق شرارة الأزمة الحالية.

خامساً - لماذا رفضت روسيا الاتحادية مقترح الأوبك بخفض الإنتاج؟

رب سائل يسأل لماذا رفضت روسيا الاتحادية وهي بلد مصدر للنفط مقترحا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأسعار؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن ندرك أن أسواق النفط تتعامل مع سلعة اقتصادية مترابطة مع بعضها البعض على مدى القارات الخمسة للكرة الأرضية. وعلينا لذلك أن نرجع إلى ما حدث في منتصف كانون الأول من العام 2019 أي قبل فترة قصيرة جدا من اجتماع الأوبك في فيينا بداية آذار 2020 وذلك عندما اتخذ الكونغرس الأمريكي بشقيه الجمهوري والديمقراطي قرارا بالإجماع بتاريخ 22 / 12 / 2019 بفرض العقوبات على كافة الشركات الأوروبية المساهمة في مشروع مد أطول انبوب في العالم لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى ألمانيا والمسمى (NORD STREAM 2) وهو الخط الثاني لنقل الغاز الطبيعي الروسي بطول (1225) كيلومتر وقطر 48 عقدة (1.22 متر) وبكلفة إجمالية مقدارها حوالي (11) أحد عشر مليار دولار، المقرر أن يمتد موازيا للخط الأول الموجود حاليا (NORD STREAM 1) الذي ي ضخ ما مقداره (55) مليار متر مكعب/السنة من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا على قاع بحر البلطيق ما بين ميناء (Viborg) في روسيا الاتحادية وميناء (Grietswald) في ألمانيا حيث أن المخطط هو مضاعفة كمية الغاز الطبيعي المصدر من روسيا إلى أوروبا إلى (110) مليار متر مكعب سنويا

أوراق في السياسة النفطية والمالية

والذي اعتبرته الولايات المتحدة الامريكية منافسا اقتصاديا يقف عائقا أمام تصدير ما لديها من الغاز الطبيعي الامريكي إلى القارة الأوروبية. لهذا اتخذ الكونغرس الامريكي نهاية العام 2019 قراره بالإجماع بفرض الحصار على كافة الشركات من كافة الجنسيات المشاركة والتي سوف تشارك في أعمال تنفيذ وتجهيز معدات الخط (NORD STREAM 2) الأمر الذي أدى إلى توقف العمل بالكامل في هذا المشروع الذي كان مخططا له أن يبدأ بالعمل وإيصال الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا نهاية عام 2020.

مما جاء أعلاه يتبين أن امريكا وجدت في إنشاء الخط الثاني تهديدا مباشرا لمصالحها الاقتصادية والسياسية لسببين رئيسيين هما:

1. إن إنشاء هذا الخط الثاني بهذه السعة العظمى من الضخ (55) مليار متر مكعب سنويا تهديد اقتصادي مباشر لصادرات اميركا من الغاز الطبيعي إلى السوق الأوروبية، كما أنه ينافي اتفاقا سابقا في آذار من العام 2016 بين 9 رؤساء دول أوروبية بتنويع مصادر استيراد الغاز الطبيعي وعدم اعتمادها على مصدر واحد (هو روسيا الاتحادية في حالة إكمال الخط الثاني).
2. إن الخط الثاني للغاز الطبيعي الروسي (NORD STREAM 2) إضافة إلى الخط الأول الموجود حاليا سيجعل جميع بلدان أوروبا الغربية تحت رحمة روسيا، وهذا ما رفضته عدد من الدول الأوروبية الأخرى ومنها بريطانيا التي انحازت إلى جانب اميركا. وهو الذي قال عنه الرئيس الامريكي ترامب عند توقيعها على القرار الامريكي بفرض الحصار على إنشاء المشروع ومنع اكماله (ان هذا الخط إذا ما تم اكماله سيضع مصير بلدان أوروبا الغربية ومصدر الطاقة فيها بيد روسيا) وهذا بطبيعة الحال لا يتوافق مع التحالف الاستراتيجي بين امريكا وحلفائها الأوروبيين.

لذلك كان اجتماع الأوبك الأخير في فيينا يومي 5 و 6 آذار 2020 ورفض روسيا الاتحادية الموافقة على تخفيض الإنتاج بمقدار (1.5)

أوراق في السياسة النفطية والمالية

مليون برميل يوميا فرصة لها للرد على القرار السياسي بالحظر الذي فرضه الكونغرس الأمريكي وإيقاف العمل بخط الغاز الطبيعي (NORD STREAM 2)، لأن روسيا ترى أن تخفيضا مثل هذا سيؤدي بالتأكيد إلى تقليص المعروض من كميات النفط الخام في السوق العالمي وبالتالي زيادة الأسعار وفتح الباب أمام شركات النفط الأمريكية للمباشرة مجددا بزيادة أنشطة عمليات استخراج النفط الصخري فيها وهو ما لا تريده روسيا أن يحصل بسبب العلاقات المتوترة بين الطرفين بسبب قيام أمريكا بفرض الحصار وإيقاف العمل بمشروع خط الغاز الطبيعي إلى أوروبا المذكور اعلاه. من جانبها، وكرد فعل للرفض الروسي على المقترح السعودي، أعلنت السعودية عن قرارها بزيادة إنتاجها من 10 مليون برميل في اليوم إلى 12 مليون وحرمان روسيا من أية استفادة اقتصادية من رفضها للمقترح السعودي، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار بيع النفط في الأسواق العالمية بشكل لم يسبقه نظير وليسجل سعر البرميل الواحد أسرع هبوط له في يوم واحد على الإطلاق حيث هبط سعر البرميل في أقل من (6 ساعات) ليبيع بحوالي (30) دولار للبرميل الواحد.

سادسا- من الخاسر الأكبر في الصدمة الحالية لانخفاض أسعار النفط الخام؟

مهما كانت أسباب الأزمة الحالية سواء كانت نتيجة الصراع الثلاثي (الأمريكي الروسي السعودي) الذي لا علاقة للعراق به والوضع الصحي العالمي نتيجة تفشي فيروس (كورونا) فإن الخاسر الأكبر هو العراق. والسبب الرئيس لذلك هو اقتصاده الأحادي الجانب المعتمد اعتمادا كليا بنسبة تصل إلى (93%) على الواردات المتأتية من تصدير النفط الخام بعد الإهمال الكامل من قبل الإدارات الحكومية المتعاقبة منذ 2003 ولحد الآن للزراعة والصناعة وبقية القطاعات، على خلاف بقية الدول العربية الأخرى في منظمة الأوبك التي عملت بفضل حكمة

أوراق في السياسة النفطية والمالية

قياداتها على تنويع مصادر إيراداتها المالية واقتصار اعتمادها على النفط بنسبة لا تتجاوز نسبة (35%- 40%).

سابعاً - ما العمل الآن؟

من خبرتنا في قطاع النفط ومتابعتنا لتطور الأسعار بعد كل صدمة منذ الصدمة الأولى في 2008 والثانية في 2014 ولغرض توقع ما سيحدث بعد الصدمة الحالية الآن 2020 نستذكر أنه بعد كل صدمة كان هناك تعافي (زيادة) تدريجية كما مبين في الشكل (1) أعلاه، ولكن الزيادة البطيئة في الأسعار تأخذ عادة عدة أشهر حتى يصل السعر إلى معدل مستقر مجدداً. ولكن هذه المرة تزامنت الصدمة مع مستجدات تفشي فايروس (كورونا) واحتمال استمراره لبضعة أشهر أخرى، إضافة إلى إحالة النزاع الروسي الأمريكي بخصوص توقف العمل في إنشاء خط الغاز الطبيعي (NORD 2 STREAM) إلى لجنة تحكيم دولية وما قد يستغرقه من وقت لحين إصدار قرار اللجنة في أحقية أحد الطرفين وما يترتب على هذا القرار من إمكانية استئناف العمل في المشروع من عدمه. وبناء على هذا العرض فإن توقعاتنا هي أن تطول فترة أي تعافي محتمل للأسعار إلى نهاية العام الحالي 2020 في الأقل. مثل هذا السيناريو بالتأكيد سيثقل، مع الأسف، التداعيات المالية على الموازنة الحالية 2020.

ومع النقص المستجد، نتيجة انهيار أسعار النفط الخام التي تمول هذه الموازنة، فإن النقص المتوقع في تمويل مبالغ جزء الموازنة الجارية (رواتب الموظفين والمتقاعدين) في هذه الموازنة سيكون بحدود (45% - 50%) والذي يعادل بما لا يقل عن (50) ترليون دينار أو حوالي (40) مليار دولار. إن هذا النقص الحاد في الموازنة يعني ببساطة إيقاف كافة الحوافز والامتيازات، علاوة على عدم تمكن الحكومة العراقية من دفع أكثر من نصف راتب لكل موظف أو متقاعد. لذلك فإن أمراً خطيراً كهذا يستدعي الإسراع، قبل فوات الأوان، باتخاذ قرار عاجل بدعم واسناد الموازنة. ولأننا لا ننصح إطلاقاً باللجوء إلى القروض الخارجية الربوية

أوراق في السياسة النفطية والمالية

التي عادة ما تتراكم مع فوائدها بشكل فاحش لمعالجة أمثال هذه الأزمة فإن الحل الأيسر هو الدعوة المخصصة إلى إنشاء صندوق يطلق عليه اسم (صندوق دعم الموازنة 2020) يكون الهدف منه معالجة النقص الحاد في هذه الموازنة من خلال التمويل الفوري لهذا الصندوق وتوفير المزيد من فرص العمل الحقيقية وفق الإطار العام للألية الوطنية القابلة للنقاش والتعديل المبينة ادناه:

1. جمع التبرعات أو الاستقطاعات من كافة المشاركين في العملية السياسية منذ تغيير النظام في العام 2003، الموجودين داخل أو خارج العراق، كل حسب إمكاناته المادية ويشمل ذلك (أعضاء مجلس الحكم ومن بعدهم كافة العاملين في الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب السابقين باعتبار انهم كانوا أكثر المستفيدين من الموازونات الانفجارية والموارد النفطية للبلاد على مدى السبعة عشر سنة الماضية من جهة، ولأنهم كانوا المسؤولين قانونياً ومباشرة عن إبقاء الاقتصاد العراقي والموازونات السنوية معتمدة اعتماداً كلياً على الموارد النفطية، والإبقاء على المنشآت والمعامل الحكومية معطلة أو شبه معطلة، وعدم تشجيع المنتج المحلي من خلال السماح للمستورد الأجنبي بالسيطرة الكاملة على الأسواق التجارية العراقية، وعدم معالجة الزيادة في معدلات البطالة بين القوى العاملة من الشباب من العراقيين والعراقيات إلى أرقام عالية غير مسبوقة.
2. استقطاعات شهرية بشكل ادخار إجباري من كافة موظفي الدولة بما فيهم الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب وفئات الموظفين الميسورة نسبياً (الدرجات الخاصة والأولى والثانية والثالثة).
3. تبرعات طوعية من أية جهة طبيعية أو معنوية ترغب في المشاركة بتمويل الصندوق.
4. من أجل تقليص معدلات البطالة العالية جداً بين الشباب العراقي ذكورا وإناثا والتخفيف عن كاهل الموازنة الحكومية يتم التوقف ما أمكن عن الاستيراد العشوائي للسلع والمنتجات المستوردة المصنعة تصنيعاً كاملاً والاستعاضة عنها بنصف المصنعة بالاتفاق مع

أوراق في السياسة النفطية والمالية

المجهز الأجنبي واستكمال باقي التصنيع داخل الوطن العراقي في معامل وورش مناسبة يتم إنشائها من قبل القطاع الحكومي والخاص وبأيدي عراقية وعلى غرار ما اتبعته تركيا وجمهورية مصر العربية والعديد من الدول الأخرى.

إن صندوق دعم موازنة 2020 هو أبسط جهد جماعي يمكن أن تشارك به الشرائح المتمكنة من العراقيين والعراقيات في هذا الوقت العصيب من تاريخ العراق المعاصر.

(* خبير نفطي واستشاري سابق لوزارة النفط العراقية

References (المصادر)

1. www.worldoil.com
2. www.upstreamonline.com
3. www.offshoretechnology.com
4. www.mop.gov.iq
5. www.nord.stream2.com
6. www.oilprice.com
7. www.gazprom.com

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/>